

واعتباراً إلى أنّ هذه المعايير تكتسي صبغة إلزامية، سواء كان في إطار الاستشارات أو كراسات الشروط المتعلقة بطلبات العروض الخاصّة بالصفقات العمومية، فإنّ مراقبي المصاريف العمومية مدعوون في نطاق مشمولاتهم إلى منع تزوّد الإدارات والمؤسسات العمومية الإدارية بغير أجهزة التكييف الفردية المقتصدة في الطاقة والمصنّفة من 1 إلى 4 كما سبق بيانه.

كما يدعى مراقبو الدولة إلى إيلاء هذا المعيار عناية خاصّة في إطار متابعتهم لشراءات المؤسسات والمنشآت العمومية.

وتنطبق هذه الإجراءات فيما يتعلّق بإدراج هذه المعايير ضمن كراسات الشروط والشراءات في إطار الاستشارات ابتداء من غرّة ماي 2009.

ونظراً لما توقّره هذه الأحكام الجديدة من إمكانية مزيد الرفع من نجاعة أداء التجهيزات الطاقية على مستوى التّحكم في استهلاك الكهرباء، فإنّ السيّدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية مدعوون إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها بكلّ حزم.

والسلام

من الأمانة العامة
الكتاب العام الحكومي

الإمضاء: عبد الحكيم بن عبد الوهاب